المجلة السياسية والدولية

**اسم المقال:** دور الدبلوماسية العراقية في انهاء التواجد العسكري الامريكي
**اسم الكاتب:** أ.م.د. حيدر عبد جساس، م.م. صبا حميد صالح
**رابط ثابت:** https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6725
**تاريخ الاسترداد:** 2026/11/03 03:57 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

# دور الدبلوماسية العراقية في انهاء التواجد العسكري الامريكي

**أ.م.د. حيدر عبد جساس م.م. صبا حميد صالح**
.hederjassas@uomustansiriyah.edu.iq Saba.hameed@uomustansiriyah.edu
**الجامعة المستنصرية/ كلية العلوم السياسية**

**الملخص**

تعمل الادارة الامريكية من أجل اعطاء شرعية لسياساتها الاستعمارية وفق الاطر القانونية من خلال عقد الاتفاقات والمعاهدات التي تضمن نفوذها وسيطرتها على الدول المستهدفة، لكنها تحاول في الوقت نفسه (لاسيما إذا كان الطرف المستهدف لا يملك مقومات قوة الدولة) فرض ترتيبات معينة تحقق لها مكاسب خارج اطار هذه الاتفاقيات عبر سرية المفاوضات، وهذا ما تعمل عليه الادارة الامريكية في العراق في اعطاء وجودها العسكري شرعية داخل العراق رغم ان اتفاقية الاطار الاستراتيجي التي عقدت بين الحكومة العراقية والامريكية عام ٢٠٠٨ لا تسمح لأمريكا بالوجود العسكري على الأراضي العراقية، لاسيما بعد صدور قرار من مجلس النواب العراقي عام ٢٠٢٠ والذي يلزم الحكومة العراقية بخروج جميع القوات الاجنبية من العراق، على هذا الاساس شكلت الحكومة العراقية لجنة تفاوضية مع الجانب الامريكي عبر ما يعرف بـ(الحوار الاستراتيجي) لأجلاء القوات الامريكية وانهاء التواجد العسكري في ظل اربع جولات لم يتم الاعلان عن أي بند منها ولم تعلن نتائج واضحة ومعلنة، ورغم انتهاك السيادة المستمرة للعراق من قبل القوات الامريكية وتشكيل اللجان المتعددة بخصوص انهاء هذا التواجد من قبل الحكومة العراقية نرى ان اعتماد الطرق الدبلوماسية السياسية لم تنجح في تحقيق السيادة واستقلال القرار السياسي والاقتصادي والامني.

**الكلمات المفتاحية:** الحوار الاستراتيجي– سرية المفاوضات– اتفاقية الاطار الاستراتيجي– الوجود العسكري الامريكي

# The role of Iraqi diplomacy in ending the American military presence

**Assist Prof.Dr Hayder Abed Jassas Assist lecturer Saba Hameed Salih**
hederjassas@uomustansiriyah.edu.iq Saba.hameed@uomustansiriyah.edu
**Al-Mustansiriya University / College of Political Sciences**

**Abstract:**

The American administration works to give legitimacy to its colonial policies in accordance with legal frameworks by concluding agreements and treaties that guarantee its influence and control over the targeted countries , but at the same time it tries , especially if the targeted party does not have the elements of state power , to impose certain arrangements that achieve gains outside the framework of these

.Agreements through secret negotiations , and this is what the American administration in Iraq is working on to give its military presence legitimacy inside Iraq , even though the strategic framework agreement concluded between the Iraqi and American gover nment in 2008 does not allow America to have a military presence on Iraqi territory , especially after the issuance of a decision by the Iraqi Parliament . The year 2020 , which obliges the Iraqi government to withdraw all foreign forces from Iraq . On this basis , the Iraqi government formed a negotiating committee with the American side through what is known as the strategic dialogue to evacuate American forces and end the military presence in light of four rounds , none of which was announced, nor were the results announced . Clear and declared , and despite the ongoing violation of Iraqs sovereignty by American forces and the formation of multiple committees regarding ending this presence by the Iraqi government , we see that the adoption of political diplomatic methods has not succeeded in achieving sovereignty and independence of political , economic , and security decisions.
**Keywords:** strategic dialogue - confidentiality of negotiations - strategic framework agreement - American military presence.

**المقدمة :**

لقد تغير طابع الدبلوماسية بشكلٍ كبير في ضوء التغيرات التي طرأت على طبيعة النظام الدولي، حتى أصبح من الصعوبة وجود مفاوضات علنية تعرض على الرأي العام، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو أمنية، وعلى الرغم من التأكيد على ضرورة ان تتسم المفاوضات بالسرية قبل اتمامها إلا ان عدم تكافئ الدول من حيث عناصر القوة يحدث الخلل البنيوي في هذه المفاوضات وهذا ما نشهده فعلياً من تراجع الدبلوماسية العراقية اما الدبلوماسية الأمريكية لاسيما ان تحقيق هدف اي مفاوضات لابد من توظيف عناصر القوة الصلبة مع عناصر القوة الناعمة، ففي عام ٢٠٠٣ تم احتلال العراق عسكرياً من قبل القوات الأمريكية، وفي حزيران عام ٢٠٠٤ نقلت السيادة إلى الحكومة العراقية المؤقتة امتثالاً للقرارات الدولية بشكلٍ صوري، لكن الواقع كان يشير إلى سيطرة الادارة الأمريكية على كل مفاصل الحكومة العراقية، وفي عام ٢٠٠٨ عقدت اتفاقيتين أمنية واستراتيجية، بموجب الاتفاقية الامنية تم الاتفاق على انسحاب جميع القوات الامريكية من العراق في موعد أقصاه ٢٠١١/١٢/٣١، وكانت الحكومة التي فاوضت الحكومة الامريكية تملك ورقة ضغط مهمة جداً إلا وهي قوى المقاومة التي استطاعت أن تلحق خسائر كبيرة في صفوف القوات الامريكية، وبذلك اجبرت الادارة الأمريكية على الانسحاب من جنوب ووسط وغرب العراق ماعدا (شماله)، وتم عقد اتفاقية سميت بالإطار الاستراتيجي شملت عدة مواضيع امنية واقتصادية وثقافية

وسياسية، لكنها لم تسمح ببقاء وجود عسكري امريكي، لكن استطاعت الادارة الأمريكية بعد انسحابها الذي تراه هزيمة من العراق عام ٢٠١١ أن تعود مرة أخرى عام ٢٠١٤ والمبرر هو (محاربة داعش)، ولكن بوجود وقواعد عسكرية لا سند قانوني له، وفي ٦ ك٢ ٢٠٢٠ صدر قرار من مجلس النواب العراقي يلزم الحكومة العراقية اخراج القوات الاجنبية من العراق، وعلى هذا الاساس تشكلت لجان تفاوض بين الحكومتين العراقية والامريكية عرفت بـ(الحوار الاستراتيجي) لأنهاء التواجد العسكري لكن المفاوض العراقي عبر القنوات الدبلوماسية لم يكن موفقاً في تحقيق سيادة الدولة، ومن هنا تكمن أهمية البحث:

## أهمية البحث:

تكمن اهمية البحث في بيان اسباب عدم تحقيق الدبلوماسية العراقية هدفها في تنفيذ قرار مجلس النواب العراقي القاضي بإخراج القوات الاجنبية من العراق.

## اشكالية البحث:

تكمن المشكلة الاساسية للبحث هو في عدم الاتفاق على توصيف الوجود العسكري الامريكي في العراق بين من يرى انها قوات محتلة وبين من يراها قوات صديقة جاءت بطلب الحكومة العراقية، وهنا تطرح الاسئلة التالية:

١- من هي الجهة التي منحت الشرعية القانونية لوجود القوات الاجنبية في العراق.
٢- هل يوجد بند في اتفاقية الاطار الاستراتيجي يسمح ببناء قواعد عسكرية اجنبية وتواحد على الارض.
٣- ما هي اوراق قوة المفاوض العراقي تجاه ملف الوجود الامريكي.

**فرضية البحث:** لم يحقق المفاوض العراقي بعد صدور قرار مجلس النواب العراقي اي انجاز يذكر عبر الدبلوماسية من تحقيق السيادة العراقية وتخليص قرار الدولة من الهيمنة والنفوذ والوجود العسكري الامريكي.

## منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج النقدي العلمي لإظهار حقائق الاشياء والظواهر الواقعية حول دور الدبلوماسية العراقية من اجل بناء تصور ووضع المعالجات لحل الاشكاليات بغية الوصول الى النتائج الايجابية.

## المحور الأول: اتجاهات السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣

تُعد السياسة الخارجية للدولة هي انعكاس للسياسة الداخلية، وهي مؤشر لقوة الدولة أو ضعفها، كما وتعد الدبلوماسية أهم أدوات تنفيذ السياسة الخارجية، وقد تمتلك الدولة عناصر قوة كبيرة لكن لم يتمكن الفريق الدبلوماسي من توظيف هذه العناصر لصالح الدولة، وقبل الحديث عن دور الدبلوماسية العراقية سيتم التطرق في هذا المحور إلى اتجاهات السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، وذلك من خلال بيان مرتكزات السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣.

**أولاً: محددات السياسة الخارجية في العراق**

تعددت تعريفات السياسة الخارجية لكن الثابت في كل التعاريف الواردة هي انها نشاط موجه نحو الخارج، وأحد أهم الخصائص التي تتميز بها السياسة الخارجية عن غيرها من السياسات الداخلية هي ان ميدان عملها يتكون من حيز لا تتحكم في جزء كبير منه، فاذا كانت السياسات الداخلية تندرج في اطار السيادة المحددة بقانون معين، فأن ميدان السياسة الخارجية يقع ضمن وسط فوضوي ويمتاز بمراكز قوة متعددة ومتنافسة، ومن ثم يصعب على الدول الضعيفة التحكم بمسارات سياستها الخارجية ( برايار ٢٠٠٩ ، ٧٢ )

لقد كانت السمة العامة للسياسة الخارجية العراقية منذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ هي عدم وجود سياسة ثابتة ومستقرة تستند إلى التوازن في علاقاتها مع محيطها الاقليمي والدولي، وهذه هي النتيجة الطبيعية لدولة تعرضت لحروب وتدخلات خارجية، كالاحتلال البريطاني في مطلع القرن العشرين ثم الاحتلال الامريكي مطلع القرن الحالي، ومن ثم اتسمت السياسة الخارجية العراقية في فترات كثيرة بالانحياز والاستجابة لمطالب المؤثر الخارجي ( جيجان ٢٠٢٠) .

وعلى الرغم من وجود عدة مرتكزات ثابتة تُعد من عناصر قوة الدولة إلا ان هناك عوامل داخلية وان كانت غير ثابتة إلا انها تؤثر سلباً في توجهات السياسة الخارجية في العراق، ومن المرتكزات الثابتة لقوة الدولة العراقية والتي من المفترض ان تستثمر كورقة قوة لدى صانع السياسية وهو مرتكز الموقع الجغرافي الاستراتيجي للعراق، إذ منح هذا الموقع أهمية جيوبوليتكية في منطقة من أكثر المناطق تنافساً في العالم بين القوى الكبرى، بالإضافة إلى مرتكز القوة الاقتصادية، على اعتبار ان العراق يملك ثروات كبيرة وان لم تستثمر بالشكل الصحيح إلا انها جاهزة لتكون عامل قوة اقتصادية كبيرة وعنصر من عناصر قوة الدولة، بالإضافة إلى المرتكز السكاني الديمغرافي، لاسيما ان نسبة الشباب هي الفئة الأكبر بين باقي الفئات الأخرى ( جيجان ،١٥) ، وبسبب عدم استثمار هذه المرتكزات التي تعد من مصادر قوة الدولة التي يجب ان تفعل في مسار السياسة الخارجية للدولة، نجد ان عوامل الضعف الداخلية قد أثرت بشكلٍ واضح على صانع القرار السياسي الخارجي، ويمكن اعتبار هذه العوامل كمتغيرات مستقلة غير ثابتة، ويعني ذلك ان السياسة الخارجية هي المتغير التابع لها، ومن أهم هذه العوامل:

١- التغيير الخارجي: اي ان التغيير السياسي الذي حصل عام ٢٠٠٣ لم يكن بانقلاب عسكري أو ثورة شعبية داخلية بل باحتلال عسكري خارجي من قبل الولايات المتحدة الامريكية والتي كان الهدف الاساس منه هو اضعاف الدولة العراقية من اجل تحقيق اهداف الدولة المحتلة من السيطرة على ثروات الدولة وقرارها السياسي والاقتصادي والامني، ومن ثم التأثير المباشر على التوجهات الخارجية للدولة العراقية.

٢- نهج المحاصصة والتوافق: وهو النهج الذي اسسته امريكا في نظام الحكم الجديد من خلال تقسيم السلطة في جميع مؤسسات الدولة على اساس المحاصصة الطائفية والحزبية، ومن ثم اضعاف البنى السياسية في العراق وعدم الاتفاق على سياسة داخلية موحدة.

٣- الانقسام الاجتماعي والثقافي: يمكن للثقافة من حيث هي نظام القيم واللغة والدين ان تؤثر على سياسة الدولة الخارجية، إذ يمكن للتجانسات الثقافية ان تشكل عوامل تقارب، ولكن في الوقت ذاته ممكن ان تشكل عوامل تنافر وضعف لقوة الدولة وسياستها الخارجية، فتقديم المصالح السياسية على المصلحة العليا للدولة من قبل بعض القوى السياسية قد انعكس على الواقع الاجتماعي، من خلال تحويل الهوية الوطنية الواحدة إلى هويات متعددة، وهذا ما يطمح اليه الاحتلال الامريكي ( جيجان ، ٨٣) .

٤- ضعف مركزية الدولة: رغم ان الدستور العراقي اشار الى النظام الفيدرالي فيما يخص اقليم شمال العراق، إلا ان الواقع ان الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ تحولت إلى دولتين فعليتين، ولكل منهما سياسته الداخلية وتوجهاته الخارجية التي تتعارض في احيان كثيرة مع بعضهما البعض، كما ان الكثير من الدول تتعامل مع اقليم شمال العراق وكانه دولة مستقلة عن العراق له تمثيله الخارجي الخاص به.

٥- الفساد الاداري والمالي: وهو من مسببات نظام المحاصصة والتوافق، والذي جعل من جميع مؤسسات الدولة ضعيفة وغير قادرة على التأثير الايجابي في هذه المؤسسات، لأن شخصية اصحاب القرار اصبحت متأثرة بالمال وسوء الادارة بحيث يصعب معه اعداد سياسة واضحة تخدم السياسات الخارجية للدولة.

ومن خلال ما تقدم نجد ان محددات السياسة الخارجية للعراق فيها من المرتكزات والعوامل الثابتة التي يمكن ان توظف في خدمة السياسة الخارجية وتكون عوامل قوة، لكن بالمقابل هناك عوامل ضعف متغيرة أثرت بشكل سلبي على قوة السياسة الخارجية كونها تتغير اهميتها بحسب الاوضاع الداخلية والارادة للقوى السياسية، لذا لا يمكن ان نضع نموذج تفسيري عام للسياسة الخارجية العراقية، كما لا يمكن ان نميز عاملاً تفسيرياً محدداً، لأن ذلك يتعلق بتغيير نهج القوى السياسية الحالية وارادتها في توحيد المواقف السياسية تجاه القضايا المهمة والمصيرية لاسيما تلك التي تتعلق

بسيادة الدولة واستقلال قرارها السياسي والاقتصادي والامني والوقوف على مكان الضعف المشار اليها والتي يمكن تجاوزها لتضاف قوة الى قوة مرتكزات الدولة الثابتة وتوظيف القدرات لتوحيد الرؤى والتوجهات من خلال المشتركات السياسية والاجتماعية.

**ثانياً: توجهات السياسة الخارجية العراقية**

رسم الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ ملامح واتجاهات السياسة الخارجية والدبلوماسية العراقية من خلال تضمين الدستور عدة مواد تناولت هذا الموضوع منها:

١- حددت الدستور العراقي التوجهات العامة للسياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي على اعتبار ان العراق يمثل جزء من العالم الاسلامي والعربي بوصفه عضواً مؤسساً في جامعة الدول العربية ( المادة ٣ الدستور العراقي ) .

٢- كما حدد الدستور ثوابت تطبيق العلاقات الدبلوماسية في سياسة العراق الخارجية، بعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، وبناء علاقات دبلوماسية سليمة، والسعي لحل النزاعات بالوسائل السلمية على اساس المصالح المشتركة والتعامل بالمثل واحترام الالتزامات الدولية ( المادة ٨ الدستور العراقي ) .

٣- أكد الدستور العراقي ان تحديد رسم السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقات الدولية هو من ضمن الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية ( المادة ١١٠ الدستور العراقي ) .

وعلى الرغم من تحديد الدستور توجهات السياسة الخارجية العراقية لاسيما فيما يتعلق التعامل بالمثل واحترام سيادة الدول على اعتبار ان العراق دولة عضو في الامم المتحدة إلا ان السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ تأثرت بعوامل كثيرة، فالعوامل الخارجية كالدعم الدولي للديمقراطية الناشئة قد حكمت الكثير من سياسات البلد الداخلية والخارجية، كما ان التنافس الدولي والاقليمي قد أثر بشكلٍ مباشر على صانع السياسة الخارجية في ظل عراق يقع في منطقة تتسم بالتعقيد القومي والمذهبي.

فبعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ لم تتمكن الحكومات العراقية المتعاقبة من اتباع سياسة خارجية مستقلة في ظل قيود الاحتلال وقرارات رئيس الادارة المؤقتة (بول بريمر)، إذ لم يكن مجلس الحكم العراقي قادراً على الخروج من تأثير الادارة الأمريكية، وحتى بعد انهاء الاحتلال الأمريكي صورياً وإجراء انتخابات تشريعية واقرار الدستور بقي القرار السياسي الداخلي والخارجي مرهوناً بالنفوذ والهيمنة الأمريكية على مجمل مفاصل الدولة العراقية، مما جعل اتباع العراق سياسة خارجية مستقلة أمر في غاية الصعوبة لاسيما في ظل الانقسام السياسي الداخلي ( جيجان ، ١٥) .

على هذا الاساس أصبح السلوك السياسي الخارجي معقد بالتحديات الناجمة عن الاحتلال الذي كان هدفه اضعاف الدولة العراقية، إذ أصبح من الصعب توظيف عناصر قوة الدولة التي يمتلكها العراق تجاه محيطه الاقليمي والدولي، وقد أثر هذا الواقع على اتجاه السياسية الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، لذا كانت السياسات والمواقف التي اعتمدتها الحكومات العراقية متذبذبة بين سياسة العزلة وعدم الانحياز والانحياز الاجباري نحو الغرب.

ففيما يتعلق بسياسة العزلة الذي اتبع في فترات معينة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ لم ينجح، لأن اتباع هذا الاتجاه كسلوك سياسي من قبل صابع القرار في دولة ما محكوم بعوامل عدة منها:

١- ان تكون الدولة مستقلة بشكل كامل بقراراتها السياسية والاقتصادية والامنية، أي غير محتلة، ولا تحتاج الى تحالفات للدفاع عن نفسها.

٢- ان تكون الدولة الانعزالية مكتفية اقتصادياً اكتفاءً ذاتياً.

٣- وجود اجماع سياسي واجتماعي وطني امام التحديات الخارجية، أي ان تتمتع الدولة بالاستقرار السياسي والاجتماعي.

٤- اتجاه العزلة قد ينجح في الدول البعيدة جغرافياً، وقلة الدول المحيطة بها ( غريفتش ٢٠٠٢).

لذلك نجد ان اتباع سياسة العزلة كسلوك سياسي لدى صانع القرار السياسي في العراق غير ممكن حسب الشروط الواردة اعلاه.

اما فيما يتعلق بعدم الانحياز، أو الحياد، ومن خلال مواقف وسياسة العراق الخارجية تؤكد في كثير من البيانات على ابعاد العراق عن الصراع الاقليمي والدولي، وعدم جعل العراق ساحة لتصفية الحسابات، وهذا يؤكد على ان العراق يتبع سياسة الحياد وعدم الانحياز في الصراع الاقليمي والدولي، لكن الاشارة التي يجب الاشارة اليها هي ان سياسة عدم الانحياز تتطلب بالدرجة الاساس ان تكون الدولة ذات سيادة كاملة على ارضها وسمائها، وقرارها مستقل، أما الحياد الذي يعد ظاهرة من الظواهر السياسية لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، والذي يعني عدم انخراط الدولة بأي نزاع مسلح لا يعنيها لتجنب شعبها وارضها اضرار الحرب التي لا تعنيها ( بيلي ٢٠٠٤ ) .

وكما أشرنا ان العراق حاول ان يسلك اتجاه الحياد الايجابي في سياسته الخارجية ومواقفه لاسيما بين الجمهورية الاسلامية الايرانية ذات المشتركات السياسية والحدودية والدينية، وبين أمريكا المحتلة للعراق والتي عملت على اضعاف الدولة العراقية من خلال حل جميع مؤسساته بعد الاحتلال، وفي ظل تدخل واضح من الادارة الأمريكية في كل مفاصل الدولة بعد عام ٢٠٠٣ والى الآن سواء على المستوى السياسي والاقتصادي والأمني، وحتى الاجتماعي، فعندما اقر مجلس النواب العراقي قانون تجريم البغاء والشذوذ الجنسي في نيسان ٢٠٢٤ كان هناك اعتراض كبير من الادارة الأمريكية جاء على لسان السفيرة الامريكية التي هددت بشكلٍ مباشر باتخاذ اجراءات اقتصادية جراء هذا

القانون، وهو تدخل واضح في شؤون العراق الداخلية، ومحاول لمحو هوية المجتمع الدينية، وهو ما يتعارض مع عادات وقيم المجتمع العراقي.

وما بين سياسة الانعزال التي كانت واقع حال على العراق في فترات سابقة نتيجةً لعدم انفتاح اغلب الدول العربية على النظام الجديد في العراق، وبين سياسة الحياد وعدم الانحياز، والابتعاد كما تؤكد الحكومة عن سياسة المحاور، تبعثرت توجهات السياسة الخارجية العراقية ولم تكن واضحة في الكثير من المواقف، ولعل أحد أهم اسباب هذا الضعف هو عدم توفر اجماع سياسي داخلي بأن يختار العراق سياسته المستقلة التي تضمن المصلحة العليا للدولة وعدم الاعتماد على قوة خارجية تفرض سياستها على العراق، كما لم يستطيع صانع القرار السياسي الخارجي ان ينأى بنفسه عن مشكلات المنطقة الاقليمية ذات الابعاد الدولية بسبب الموقع الجغرافي والبيئة الاجتماعية والتوجهات السياسية والايديولوجية.

لذلك نجد ان الانقسام السياسي الداخلي أضعف المواقف السياسية الخارجية ومن ثم توجهات السياسية الخارجية العراقية تجاه المواضيع المهمة التي تمس سيادة واستقلال الدولة غير موحدة كقضية الوجود العسكري الامريكي في العراق، مما صعب من اتخاذ موقف خارجي موحد، وهذا ما تم استغلاله من قبل الادارة الأمريكية التي تعمل أصلاً على تشتيت الموقف السياسي العراقي لأن هدفها هو إضعاف الدولة لتحقيق مصالحها الاستراتيجية.

## المحور الثاني: الحلول الدبلوماسية والقانونية في انهاء الوجود العسكري الامريكي

يتفق أغلب المختصين ان الدبلوماسية هي أحد وسائل السياسة الخارجية وأداتها الرئيسية، فضلاً عن كونها الوسيلة التي تُسهم في حفظ الأمن والسلام والاستقرار عبر تمثيل الدولة وحماية مصالحها ( نصر ١٩٩١ ) .

لذا تعنى الدبلوماسية بشأن المفاوضات، وما يميزها عن السياسة الخارجية هي ان الدبلوماسية تتصف بالسرية بغية الوصول إلى أهدافها ( مصلح ١٩٩٩) ، لكن أحد أهم نجاح العمليات التفاوضية بين الدول هو ان تملك أطراف العملية التفاوضية من القوة تجعلها قريبة من نقطة التوازن، لأن وجود الاختلال الشديد في القوة بين طرفين سيغلب منطق المساومة للطرف القوي على حساب الطرف الضعيف، ومن ثم يضمحل منطق التفاوض فالطرف القوي لا يحتاج هنا إلى المفاوضات لأن بإمكانه ان يملي شروطه من مركز القوة التي يمتلكها على الطرف الآخر ( جبار ٢٠٢٢) .

ومن هنا سنبحث في هذا المحور عن الموقف القانون للوجود العسكري الامريكي والاثر والدور الدبلوماسي العراقي لأنهاء هذا الوجود.

**أولاً: <u>الموقف القانوني للوجود العسكري الأمريكي</u>**

من المعروف أن سياسة الادارات الأمريكية تعمل وفق الأطر القانونية لشرعنة سياساتها الاستعمارية، من خلال الاتفاقيات والمعاهدات، لكنها في الوقت نفسه تحاول (لاسيما إذا كان الطرف الآخر لا يملك مقومات قوة الدولة) فرض ترتيبات معينة تحقق لها مكاسب كبيرة خارج اطار هذه الاتفاقيات، وهكذا فعلت الادارة الأمريكية بعد احتلالها العراق عام ٢٠٠٣، وفي هذا السياق نشير إلى ما يلي:-

1- أن الغزو الامريكي البريطاني للعراق عام ٢٠٠٣ لم يكن قانونياً، بل كان (احتلال)، وقد وصف الأمين العام للأمم المتحدة الأسبق كوفي أنان "أن الحرب على العراق غير قانونية ولا تتفق مع مجلس الأمن" لكن الادارة الأمريكية ومن خلال سيطرتها على المؤسسات الدولية استطاعت اصدار قرار من مجلس الأمن بعد الاحتلال تبرير وجودها الغير القانوني وتحولت من قوات محتلة إلى قوات متعددة الجنسية.

2- في حزيران عام ٢٠٠٤ نقلت السيادة إلى الحكومة العراقية المؤقتة امتثالاً للقرارات الدولية بشكلٍ صوري، لكن الواقع كان يشير إلى سيطرة الادارة الأمريكية على كل مفاصل الحكومة العراقية.

3- في عام ٢٠٠٨ عقدت اتفاقيتين أمنية واستراتيجية، بموجب الاتفاقية الامنية تم الاتفاق على انسحاب جميع القوات الامريكية من العراق في موعد أقصاه ٢٠١١/١٢/٣١، وكانت الحكومة العراقية التي تفاوضت مع القوات الامريكية تملك ورقة ضغط مهمة جداً إلا وهي قوى المقاومة التي استطاعت أن تلحق خسائر كبيرة في صفوف القوات الامريكية المحتلة، وبذلك اجبرت الادارة الأمريكية على الانسحاب من جنوب ووسط وغرب العراق ماعدا (شماله)، ولكن اتفاقية ما يسمى بالإطار الاستراتيجي حولت الاحتلال العسكري إلى احتلال تعاقدي وإلى وصاية طويلة الأمد لتحقيق أهدافها من خلال ما حققته من نفوذ سياسي واقتصادي وأمني وثقافي عبر نافذة هذه الاتفاقية.

4- اتفاقية الاطار الاستراتيجي لم تسمح للإدارة الأمريكية للتواجد العسكري على الأرض العراقية، ولا بناء قواعد عسكرية، كما لا يحق لها استخدام اجواء العراق لتنفيذ أي عملية دون موافقة الحكومة العراقية، وبذلك لا يوجد أي غطاء قانوني لهذه القوات على الأراضي العراقية بشكل مطلق.

5- عام ٢٠١٤ وبعد دخول تنظيم داعش الارهابي المدعوم أمريكياً، طلبت الحكومة العراقية المساعدة من الادارة الأمريكية وفق اتفاقية الاطار الاستراتيجي، لكن أمريكا تنصلت عن المساعدة وقالت على لسان رئيسها (باراك اوباما) ان هذا شأن داخلي عراقي، ومن ثم اجبرت الحكومة العراقية على طلب المساعدة العسكرية المباشرة من قبل أمريكا وظاهرياً ضمن تحالف دولي لمحاربة هذا التنظيم، وهنا تطرح الأسئلة التالية:

أ- من الذي خول الحكومة العراقية طلب المساعدة من القوات الامريكية ضمن تحالف دولي، وهل البرلمان يعلم بهذا الطلب؟

ب- ماهي نوع المساعدة المطلوبة، هل بإدخال قوات برية وجوية وبناء قواعد لها؟ أم هي مساعدة ضمن اتفاقية الاطار الاستراتيجي؟

ت- وفق أي سند قانوني تم ادخال قوات أمريكية قتالية وبناء قواعد عسكرية لها على الأراضي العراقية؟

6- إذاً استطاعت الادارة الأمريكية بعد انسحابها الذي تراه هزيمة من العراق عام ٢٠١١ أن تعود مرة أخرى عام ٢٠١٤ والمبرر هو (محاربة داعش)، ولكن بوجود عسكري لا سند قانوني له، فاذا كانت مساعدتها وفق اتفاقية الاطار الاستراتيجي فمهمتها تكون محددة بمساندة القوات العراقية فقط وتقديم المشورة والمعلومات الاستخبارية، لكن على العكس من ذلك استطاعت القوات الأمريكية السيطرة على قيادة العمليات المشتركة وفرض ارادتها في اتخاذ القرارات، ومنعت قوات الأمن العراقية من حسم المعركة مع داعش بوقت قياسي، من خلال استهداف القوات الأمنية بحجة الخطأ لأطاله أمد الحرب.

7- صدر قرار من مجلس النواب العراقي في ٦ ك٢ /٢٠٢٠ طالب بإلغاء أي مساعدة أمنية من (التحالف الدولي) وانهاء وجود أي قوات أجنبية على الأراضي العراقية، ولم يتطرق إلى مغادرة القواعد العسكرية لأن في الأساس لم تعطى هذه القوات تخويل لبناء قواعد عسكرية، أو السيطرة على اجواء العراق وارضه.

ومن خلال ما تم الاشارة اليه يتضح لنا أن أي قوات عسكرية أمريكية دخلت للعراق عام ٢٠١٤ لا تستند إلى أي شرعية قانونية، فاتفاقية الاطار الاستراتيجي لم تسمح بوجود قوات قتالية ووجود قواعد عسكرية، اما ما يعرف بقوات (التحالف الدولي) فقد صدر قرار برلماني يلزم الحكومة العراقية انهاء أي وجود اجنبي على الاراضي العراقية، إذاً أي وجود عسكري اجنبي على ارض العراق هو غير شرعي أي هو احتلال وهنا يحق للقوى الشعبية المقاومة حسب ما نصت عليه المواثيق الدولية شرعية مواجهة الاحتلال.

في ظل التطورات الأخيرة في العراق لاسيما بعد انطلاق "الاحتجاجات" والتي أفضت إلى استقالة حكومة السيد (عادل عبد المهدي) وتكليف مصطفى الكاظمي بتشكيل الحكومة، في أوضاع سياسية غير مستقرة ، رأت الادارة الأمريكية أن الظروف ملائمة لتثبت شرعية قواتها المحتلة في العراق قانونياً عبر اطلاق ما يسمى (الحوار الاستراتيجي) مع الحكومة العراقية، وهذا ما سيتم التطرق اليه في النقطة التالية.

**ثانياً:الطرق الدبلوماسية في انهاء الوجود العسكري الأمريكي**

عندما نريد الحديث عن دور الدبلوماسية العراقية حول انهاء الوجود العسكري الأمريكي في العراق نجد ان هناك (٤) جولات للحوار بين الحكومة العراقية والأمريكية قيل من أجل انهاء الوجود العسكري الأمريكي.

لقد منحت الحكومة نفسها التفويض بالحوار مع الحكومة الأمريكية دون الحاجة لأخذ موافقة البرلمان، والحجة هنا ان (الحوار) لا يحتاج لموافقة البرلمان عكس (التفاوض) الذي يفضي إلى عقد اتفاقية، إذاً هناك حوار وليس تفاوض والفرق كبير بينهما.

وفي هذا السياق يجب الاشارة إلى نقطة مهمة وهي: ان هذا الحوار هو مخالف للدستور العراقي، إذ أطلقت السلطة التنفيذية على مسألة التفاوض مع الولايات المتحدة الأمريكية ( بالحوار) وليس اتفاق وهذا التعديل الغاية منه عدم إشراك اي سلطة أخرى في هذا الحوار ومن ثم فإن انفراد السلطة التنفيذية في هذا الحوار حول مسائل خارجية يعد مخالفا للدستور وذلك للأسباب التالية :-

أولا- نص الدستور العراقي في الباب الرابع على(اختصاصات السلطات الاتحادية) والتي تشمل كل من السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية استنادا للمادة (٤٧) من الدستور حيث نصت المادة(١١٠/ اولا ) على أن ( رسم السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية وسياسات الاقتراض والتوقيع عليها وابرامها ورسم السياسة الاقتصادية والتجارية الخارجية السيادية) وهذا النص واضح بأن رسم السياسة الخارجية والتفاوض يكون باشتراك السلطات الاتحادية وما الحوار الذي أطلقته الحكومة التنفيذية مع الولايات المتحدة الأمريكية يمثل اللبنة الأولى والأساس للاتفاق لحل مشكلة تواجد القوات الأمريكية ومصير العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية من ثم فلابد من تواجد ممثل للسلطة التشريعية في هذا الحوار والذي يجب أن يكون على الأقل وجود رئيس لجنة العلاقات الخارجية النيابية في هذا الحوار.

ثانيا – سبق لمجلس النواب أن أصدر قرار تشريعي بإخراج القوات الأمريكية من العراق ورغم الزامية هذا القرار الا ان السلطة التنفيذية (الحكومة) السابقة واللاحقة والحالة لم تنفيذ هذا القرار، ولا يمكن لأي حكومة أن تتنصل عن تطبيق هذا القرار لأنه قرار يتعلق بأمن الدولة وسيادتها واستقلالها.

لقد اجريت (٤) جولات لما يعرف بـ(الحوار الاستراتيجي) بين الحكومتين العراقية والأمريكية بدأت منذ عام ٢٠٢٠ ( عادل ٢٠٢٢ ، ٩٩) :

**<u>الجولة الأولى:</u>** بدأت في ١١ حزيران ٢٠٢٠ وكما اعلن قبل الخوض فيها بأنها جاءت تنفيذاً لاتفاقية الإطار الاستراتيجي، وقد ضم الوفد الحكومي العراقي (٥) شخصيات، وانتهى البيان إلى تقليص عدد القوات العسكرية الأمريكية، يعني ان هناك (قوات عسكرية أمريكية على الأراضي العراقية).

**الجولة الثانية:** بدأت هذه الجولة في آب ٢٠٢٠ وقد تكون الوفد العراقي (٢٥) شخصية ذهبت إلى أمريكا، وتضمن البيان الختامي للحوار العديد من المحاور أهمها اعتراف رسمي عراقي بأهمية القوات العسكرية الأمريكية في العراق لمواجهة تهديد تنظيم داعش، وكذلك اهميتها في تدريب القوات العراقية.

**الجولة الثالثة:** بدأت في نيسان ٢٠٢١ عبر دائرة تلفزيونية مغلقة، تحولت في هذه الجولة مهمة القوات الأمريكية القتالية إلى التدريب والاستشارة والتجهيز والمساندة، وتحولت القواعد الأمريكية إلى قواعد عراقية لكن فقد في البيان دون تنفيذ، والدليل على ذلك هو استمرار القوات الامريكية باستهداف قوات الأمن العراقية والسيطرة على الأجواء العراقية.

**الجولة الرابعة:** بدأت في تموز ٢٠٢٢ وهذه الجولة لم تتطرق إلى خروج القوات الاجنبية من العراق امتثالاً لقرار مجلس النواب العراقي، بل تم التأكيد في هذه الجولة على ما يلي ( عادل ، ١٠٢) :

- العمل على المبادئ المتفق عليها في اتفاقية الاطار الاستراتيجي.
- التزام الحكومة العراقية بحماية قوات التحالف الدولي.
- التأكيد على ان القوات الاجنبية هي للاستشارة والتدريب وفي قواعد عراقية.
- الوجود الأمريكي جاء بطلب من الحكومة العراقية.

على هذا الأساس وعند البحث في ماهية هذا الحوار اتضح لدينا أن الهدف الأساس من هذا الحوار هو ليس اخراج القوات الامريكية المحتلة وانهاء نفوذها في العراق بل ايجاد سند شرعي وقانوني لبقاء هذه القوات لكي تحمي المصالح الأمريكية وتحكم قبضتها على ادارة الدولة، وما يؤكد ذلك هو:

1- ان مفهوم الحوار الاستراتيجي بأبسط معانيه هو الاتفاق بين دولتين على مستقبل العلاقات الاستراتيجية بينها، او ما يعرف باتفاقات طويلة الأمد كما يعبر عنها الامريكي، وعادةً تشمل هذه الاتفاقات العديد من الملفات (الأمنية والاقتصادية والسياسية والثقافية)، وبذلك لا يمكن الحديث مطلقاً بأن الحوار الاستراتيجي الذي حصل بين الحكومة العراقية والأمريكية يتعلق بانسحاب القوات العسكرية الأمريكية.

2- انسحاب القوات الأمريكية لا يحتاج بالأساس إلى حوار استراتيجي بل بطلب من الحكومة العراقية فقط لاسيما بعد صدور قرار من مجلس النواب.

3- المشكلة التي تواجه الحكومة العراقية والامريكية الآن هو في ايجاد المبرر القانوني للوجود الأمريكي غير المشروع في العراق، لهذا لم تجد طريقة غير تغيير تسمية القوات القتالية الى الاستشارة والتدريب.

4- الوجود الأمريكي لا يستند إلى اتفاقية الاطار الاستراتيجي ولا أي اتفاقية اخرى، حتى بعد دخول داعش كان هناك طلب حكومي إلى مجلس الامن ضمن تحالف دولي لمحاربة داعش مهمته تقديم المعلومات الامنية والمساندة الجوية وفق اتفاقية ما يسمى بالاطار الاستراتيجي كما اعلن، وليس من حق القوات الامريكية بناء قواعد عسكرية أو السيطرة على الاجواء العراقية ووجود قوات قتالية على الأرض.

على هذا الاساس ان مخرجات ما يعرف بالحوار الاستراتيجي لا يتعلق بخروج القوات الامريكية المحتلة، بل بملفات مهمة وخطيرة تم توقيعها في هذا الحوار خلال جولات الحوار العديدة وهي أخطر بكثير من وجود القوات الامريكية، لأنها ستكبل العراق سياسياً وأمنياً وترهنه اقتصادياً، الا انه لم يعلن احد عن هذه الملفات وماهيتها، ومن أخطر الملفات هو الملف الاقتصادي فمن خلال ما أشارت اليه وثيقة توصيات وزارة الخزانة الأمريكية، وما كتبته بعض مواقع الدراسات الأمريكية، يتضح ان هذا الحوار سيتضمن اربع محاور رئيسية اقترحتها وزارة الخزانة الأمريكية، لضمان هيمنة الولايات المتحدة على كل الاقتصاد العراقي، وارتهان إرادة الشعب السياسية للولايات المتحدة، بل تحويل هذا الشعب إلى عمال لدى المستثمرين الأجانب الذين يملكون كل شيء، ومع اغراق العراق بشروط صندوق النقد الدولي وربطه (بمشروع الشام الجديد ) الذي اقترحه هذا الصندوق، والذي يضمن تشبيك العراق اقتصاديا مع الكيان الصهيوني ودول أخرى، فإن العراق سيكون مقيد بشراك صندوق النقد وبشراك الولايات المتحدة وبشراك دول معسكر التطبيع.

ومن خلال ما تقدم يتضح لنا ان الاشكالية الاساسية في ضعف السياسية الخارجية العراقية واداتها الدبلوماسية هو الانقسام السياسي الداخلي، وعدم الاتفاق على اخراج القوات الامريكية بين مؤيد لها وبين رافض لها، بل هناك عدم اتفاق على توصيف هذه القوات بين من يراها قوات محتلة والواقع يشير إلى ذلك، وبين من يراها قوات صديقة، لكن من المفترض النظر إلى هذه القوات من منطلق المصلحة الوطنية العليا التي تخدم الدولة، والوجود الأمريكي هدفه إضعاف الدولة من أجل تحقيق أهدافه الاستراتيجية، لذا نحن نرى ان قوة الدبلوماسية العراقية تتوقف على وجود:

- إرادة سياسية في تحقيق استقلال العراق وسيادته على ارضه وسمائه.
- وحدة وطنية وارادة شعبية.
- نبذ عوامل الانقسام الطائفي والمذهبي وتوحيد المواقف.
- الاستعداد الكامل للتضحية من أجل نيل الاستقلال، لأن تكلفة المواجهة لنيل الحرية وتحقيق السيادة الكاملة للبلد هي أقل بكثير من تكلفة الاستسلام.
- لابد من الاستفادة من مصادر قوة الدولة المتمثلة بالقوى الاجتماعية الرافضة للوجود العسكري غير الشرعي، والتي يجب ان تستند عليها الدبلوماسية العراقية.

## الخاتمة

ان الضعف الواضح في السياسة الخارجية العراقية واداتها الدبلوماسية هو انعكاس لضعف السياسة الداخلية، فمن أهم عناصر قوة الدولة هو استقرار نظامها السياسي واستقلال قرارها على المستويات كافة، وهذا ما تفتقد اليه الدولة العراقية التي تم احتلالها من قبل أمريكا التي فرضت عليها سياسات أثرت بشكلٍ مباشر على قوة الدولة، ومن ثم عندما يتم الحديث عن العلاقة بين العراق وأمريكا فهي علاقة غير متكافئة، وهذا له علاقة بطبيعة وشرعية الاتفاقيات والمعاهدات التي عقدت بين الطرفين، فحسب اتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦٩ أشارت بوضوح ان المعاهدة الدولية تعتبر باطلة (... إذ تم التوصل اليها بطرق التهديد واستعمال القوة بطرق مخالفة لمبادئ القانون الدولي...) المنصوص عليه في ميثاق الامم المتحدة (م ٥٢)، وإذا اردنا تطبيق هذه المادة على مشروعية الاتفاق بين العراق وأمريكا نجد انها دولتان غير متكافئتان بالقوة، والأهم ان العراق كان واقعاً تحت الاحتلال.

لذا ان اساس العلاقة بين الطرفين غير متكافئة ومن ثم لا يمكن الحديث عن أثر ودور للدبلوماسية العراقية في تحقيق سيادة العراق عبر اخراج القوات الامريكية، إذ نجحت الدبلوماسية الأمريكية عبر التهديد بالقوة العسكرية والسياسية والاقتصادية في فرض واقع أجبر الحكومات العراقية على ايجاد المبرر لوجود هذه القوات غير الشرعية.

على هذا الاساس لا يمكن الحديث عن دور وأثر السياسة الخارجية العراقية ودورها الدبلوماسي مالم تكن الجبهة السياسية الداخلية متماسكة ومتفقة على المواقف التي تهم مصلحة واستقلال الدولة.

## قائمة المصادر باللغة العربية :

١- برايار، فيليب و محمد رضا جليلي.٢٠٠٩. العلاقات الدولية، ترجمة: حنان فوزي حمدان، بيروت: دار ومكتبة الهلال .

٢- جيجان، اسراء شريف وعمر كامل حسن. ٢٠٢٠. السياسة الخارجية العراقية بين التنافس الاقليمي والدولي، بغداد : مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، قضايا سياسية، بغداد، العدد الاول ص١٤.

٣- المادة (٣) من الدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥.

٤- المادة (٨) من الدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥.

٥- المادة (١١٠) من الدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥.

٦- غريفتش ، مارتن وتيري اوكلاهان.٢٠٢٠. المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، الامارات العربية المتحدة.

٧- بيلي ، بيلي . ٢٠٠٤ . معجم بلا كويل للعلوم السياسية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، الامارات العربية المتحدة .
٨- مهنا ، محمد نصر .١٩٨٥ . اصول العلاقات السياسية الدولية، مصر، دار المعارف. وللاستفاضة أكثر ينظر: سموحي فوق العادة: الدبلوماسية الحديثة، دمشق، دار النهضة العربية، ١٩٧٣، ص٤، وكذلك اسماعيل صبري مقلد: العلاقات السياسية الدولية، القاهرة، المكتبة الاكاديمية، ١٩٩١.
٩- مصلح ، زاير عبد الله . ١٩٩٩ . : الدبلوماسية، لبنان: دار الجليل .
١٠- جبار ، عبد الامير محسن وآخرون: الدبلوماسية والعمل الدبلوماسي .٢٠٢٢ ، بغداد، مؤسسة الشراكة الحضارية .
١١- عادل ، مصدق . ٢٠٢٢ . : الوجود العسكري الامريكي في العراق من الاحتلال الى الزوال، بغداد، دار العصر للطباعة والنشر .

## قائمة المصادر باللغة الانكليزية :

1- Briar, Philip and Mohammad Reza Jalili. 2009. International Relations, translated by: Hanan Fawzi Hamdan, Beirut: Dar and Library of Al-Hilal.
2- Jijan, Israa Sharif and Omar Kamel Hassan. 2020. Iraqi Foreign Policy between Regional and International Competition, Baghdad: Al-Nahrain Center for Strategic Studies, Political Issues, Baghdad, Issue No. 1, p. 14.
3- Article (3) of the Iraqi Constitution in force for the year 2005.
4- Article (8) of the Iraqi Constitution in force for the year 2005.
5- Article (110) of the Iraqi Constitution in force for the year 2005.
6- Griffith, Martin and Terry O'Callaghan. 2020. Basic Concepts in International Relations, translated and published by the Gulf Research Center, United Arab Emirates.
7- Bailey, Bailey. 2004. Blackwell Dictionary of Political Science, translated and published by the Gulf Research Center, United Arab Emirates.
8- Mahna, Muhammad Nasr. 1985. Principles of International Political Relations, Egypt, Dar Al-Maaref. For more details, see: Samouhi Fawq Al-Adah: Modern Diplomacy, Damascus, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, 1973, p. 4, and Ismail Sabry Muqalled: International Political Relations, Cairo, Academic Library, 1991.
9- Musleh, Zayer Abdullah. 1999. : Diplomacy, Lebanon: Dar Al-Jalil.
10- Jabbar, Abdul Amir Mohsen and others: Diplomacy and Diplomatic Work. 2022, Baghdad, Civilizational Partnership Foundation.
11- Adel, Musaddiq. 2022. : The American Military Presence in Iraq from Occupation to Demise, Baghdad, Dar Al-Asr for Printing and Publishing.